

ملخص الدراسة باللغة العربية :

- التعليم الأساسي :- هو برنامج للدراسة للصفوف من الأول إلى التاسع مصمم لكل الأطفال في مصر ذكور و إناث ، ريف وحضر ، على حد سواء ، ويهدف إلى إمدادهم بالقدر الضروري من أساسيات المعرفة والمهارات والإتجاهات المناسبة لكي يتكيفوا مع بيئاتهم سواء كانت زراعية أو صناعية أو غير ذلك ، ويتيح التعليم الأساسي الفرصة للتلاميذ الذين لا يستكملون التعليم أن ينخرطوا في الحياة ، أو يستمروا في تعليمهم إلى مراحل أخرى أعلى ، طبقا للقانون ١٣٩/١٩٨١. والتعليم الأساسي يركز على الأنشطة قبل المهنية "Prevocational education" ويربط النظري بالعمل "Relating theory to practice" والفكر بالتطبيق "thought to action" والتعليم الأساسي هو تعليم وظيفي "Functional Education" يرتبط بحياة التلاميذ الحقيقية ، حيث ما يتعلمه التلميذ في المدرسة لابد أن يواجهه في البيئة الخارجية ، والتعليم الأساسي يمتد إلى أكبر من كونه مهارات فنية "Ateannical skills" ليشمل إدراك قيم وعادات العمل "Include on" "awareness of work values" وكذلك مهارات التفكير الناقد والإبتكاري "Criticaland creative" وهو إدراك لكل معاني التربية المستمرة "Awareness of means of continued Education" .

ونظرا لما للتعليم من أهمية فى إعداد الموارد البشرية وإعدادها للمواطنة الصالحة فقد اختص دستور ٢٠١٤ ، التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم (١٩) حتى المادة رقم (٢٥) بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل ، فقد جاء في المادة رقم (٨٠) أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره ، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي .

ونصت المادة رقم (١٩) من دستور ٢٠١٤ على أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الإبتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العلمية ، كما نص الدستور في هذه المادة على مد مرحلة التعليم الإلزامي إلى ١٢ عام ، حيث نصت على " أن التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ، وفقا للقانون ، وتلتزم الدولة

بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤ % من الناتج القومي الإجمالي له ، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية " وهذه من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور ٢٠١٤ الجديد، هذا النوع من التعليم وتخطيطه فى مصر يواجه صعوبات ومشكلات كثيرة منذ العمل به طبقا للقانون ١٣٩/١٩٨١ وحتى الآن ، كما يعد التعليم الأساسى وسيله لتعزيز استخدام العمل الإنتاجى ومن ثم يسهم كثيرا فى الحد من الفقر فهو بعد أخلاقى لتعميم الإستيعاب فى سن الإلزام ، كما يعد عاملا حاسما فى تأكيد العدالة الإجتماعية والحد من تهميش الفقراء ، والإرتقاء بإعداد الموارد البشرية ويتكون كنظام من :

المدخلات :- وتشمل جميع العناصر الداخلة فى نظام التعليم سواء كانت بشرية أو مادية أو معنوية ، كأهداف النظام التعليمى ، وبيئة النظام التعليمى والتلميذ (المتعلم) بكافة خصائصه وسماته ، والمعلم بكافة قدراته وإمكاناته والمنهج بأهدافه ومحتواه وأساليب تدريسه ووسائله التعليمية ، وأنشطته الصفية وغير الصفية ، وأساليب تقييمه ، و كذلك الأفراد المتعاونين والفنيين فى العملية التعليمية .

العمليات :- وتشمل جميع الأساليب والتفاعلات والعلاقات والأنشطة والتي تهدف إلى تحويل المدخلات بصورتها الأولى بشكل آخر يتناسب وأهداف النظام .

المخرجات :- وتشمل الإنجازات والنتائج النهائية التى يحققها النظام التعليمى متمثلة فى الأهداف التى تحققت لهذا النظام .

التغذية الراجعة (التقويم) :- وتشمل المعلومات والبيانات المتعلقة بعناصر النظام التعليمى عموما، والتغذية الراجعة فى أى نظام تعليمى تشمل : تقويم مدخلات النظام - تقويم العمليات - تقويم المخرجات.

بيئة النظام :- وتشمل الوسط المحيط بأى نظام تعليمى من : أبنية تعليمية وأثاث وتجهيزات تعليمية ، كما تشمل الظروف الإجتماعية ، والإقتصادية والسياسية والثقافية ، والمادية المحيطة بالنظام ، وكذلك ظروف الطقس والمناخ والإضاءة المحيطة بموقع المؤسسات التعليمية....وغير ذلك من العوامل .

التعليم الأساسى لا يأتى فى فراغ ولكن يأتى ضمن منظومة تخطيط متكاملة ومترابطة للتعليم فى مصر . يهدف تخطيط التعليم إلى إخضاع عملية التعليم بمكوناتها من جهة وتشابكاتها من جهة أخرى الى التدخل المقصود لإحداث توازن

هيكلى وتعظيم العائد والإسراع فى تحقيق معدلات تنمية عن طريق خطط التعليم التى تستند إلى البحوث والدراسات والتجريب والمتابعة والتقويم .

ونظرا لتلك الأهمية للتعليم الأساسى كان موضوع البحث الراهن وأهميته بعنوان :
تقويم نظام تخطيط التعليم الأساسى فى مصر " دراسة تطبيقية على محافظة الشرقية " ، وإستهدفت الدراسة تقويم نظام تخطيط التعليم الأساسى من حيث : أن عملية تقويم التعليم تهدف إلى تقدير الجهود التربوية والتعليمية التى تبذل لكى تتحقق الأهداف المرسومة ، و الكشف عن مدى القرب أو البعد عن الأهداف حتى نكون على بصيرة بمدى النجاح الذى تحقق ، ويتضمن ذلك وزن قيمة الأنشطة من تخطيط وتنفيذ وإصلاح ما بها من قصور وتحسينها لزيادة فاعليتها.

وجاءت الدراسة الراهنة فى خمسة فصول : الفصل الأول : الإطار المفاهيمى والمنهجى للدراسة ، الفصل الثانى : "المجتمع -التعليم الأساسى " بمحافظة الشرقية ، الفصل الثالث : واقع التعليم الأساسى فى محافظة الشرقية فى إطار جدلية العلاقة بين الموقع والمرجع ، الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة الميدانية وإختبار صحة الفروض ، الفصل الخامس : النتائج والتوصيات .

ولتحقيق ذلك إتبعت الدراسة الإجراءات التالية :

- **منهج الدراسة وأداتها :** تم إستخدام المنهج الوصفى حيث يتناسب مع طبيعة الدراسة فى جمع البيانات وتحليلها بطريق العينة البحثية ، وصولا إلى كشف حقائق جديدة والتحقق من صحتها و العلاقات التى تتصل بها وتفسيرها ، وإستخلاص النتائج التى سوف يتم الإستعانة بها لتقديم مقترحات الدراسة لتحسين وتطوير نظام تخطيط التعليم الأساسى بالشرقية.

-**أداة الدراسة الميدانية :** قام الباحث بتطبيق إستبيانين لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة :

أ - إستبيان أول: و يستهدف التعرف على واقع التعليم الأساسى بمحافظة الشرقية ، والمشكلات المرتبطة بالأداء وأسبابه الرئيسية فى إطار جدلية العلاقة بين الموقع والمرجع.

ب- إستبيان ثان: و يستهدف تقويم واقع نظام تخطيط التعليم الأساسى بالشرقية " إعداد - تنفيذ - متابعة وتقويم " والمشكلات المرتبطة بالأداء وأسباب وأسس وسبل تطوير وتحسين عملية تخطيط التعليم الأساسى بالمحافظة .

-مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من مدارس التعليم الأساسي بمحافظة الشرقية ، ومديرية تعليم الشرقية ، الإدارات التعليمية ، المعلمين والمعلمات ، والموجهين والنظار .

- عينة المراكز : فقد تم إختيار أربعة مراكز "عينة طبقية " تمثل مراكز المحافظة وقد روعي في الإختيار المناطق الحضرية والصناعية والريفية .

-كشفت نتائج الدراسة عن "أهم مشاكل واقع التعليم الأساسي"على النحو التالي :- غموض مفهوم وفلسفة وأهداف التعليم الأساسى لدى العاملين به ، محدودية المخصصات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة التعليمية ، نقص البيانات والإحصاءات اللازمة للتخطيط التعليمى فضلا عن عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة المسؤولة عن التخطيط التعليمى ، زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم وزيادة الإنفاق بالنسبة للعائد والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وما ترتب عليها من نتائج مثل تكس أعداد التلاميذ بالفصول ، واللجوء إلى نظام الفترتين ، المناهج لا تناسب المرحلة ، ولا ترتبط بالبيئة مع إضافة لبعض المجالات العملية المتواضعة ، مع غلبة الطابع النظرى، إنتشار الدروس الخصوصية ، الى جانب فراغ المدارس من التلاميذ والمدرسين ، تدنى مستوى مخرجات التعليم الأساسى . لا توجد إدارة مركزية للتعليم الأساسى بالمحافظة ، والتعليم الابتدائي له إدارة والتعليم الإعدادي له إدارة . - سلبية مجالس الآباء واعتقاد البعض منهم أن التعليم هو واجب الدولة فقط .

التوصيات :-

(١) تكثيف الجهود الرسمية بتربية وتعليم الصغار خاصة في مراحل النمو الأولى والمهمة في حياتهم المستقبلية ، من خلال الإهتمام بعمليات التخطيط للتعليم بعامة والتعليم الأساسى على وجه الخصوص ، مع أهمية مراعاة شروط فعالية التخطيط في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرجوة منه .

(٢) ضرورة الإهتمام بالمعلم بصفة عامة ، ومعلم التعليم الأساسى خصوصاً من الجوانب التالية:

- الظروف الإجتماعية والصحية ليقوم بدوره التربوي والمهنى على أكمل وجه .
- توفير الأجر المناسب وتوفير سبل تحسينه للمعلم ليساعده على تحسين مستواه الإجتماعي والعلمي والمهنى .
- الإهتمام بعمليات الإنتقاء والإختيار للمعلمين الراغبين في ممارسة مهنة التعليم والإستمرار فيها .
- التنمية المهنية المستدامة للمعلمين مع التركيز على التدريب أثناء الخدمة .

(٣) لابد من مراعاة الخصائص العمرية النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية والقدرات المختلفة للتلاميذ عند بناء المناهج التعليمية وطرق التدريس ومراعاة إختلاف البيئة .

(٤) ضرورة مشاركة جميع العاملين في السياق التعليمي وأصحاب المصالح والطموحات في بناء وتصميم مناهج التعليم والأنشطة المصاحبة مع أهمية مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ على المستوى الشخصي والاجتماعي .

(٥) توفير التمويل المالى اللازم لإنشاء عدد مناسب من المدارس بما يتناسب مع الزيادة السكانية المتوقعة ، بهدف إلغاء تعدد الفترات وصولا بالتعليم إلى مرحلة اليوم الكامل ، وخفض كثافة الفصل .

(٦) تفعيل نظام التقويم الشامل للتخطيط التعليمى لتطوير وتحسين أداء كل من (مديرى ونظار المدارس - المدرسين والمدرسات - التوجيه الفنى - التحصيل التعليمى للتلاميذ - المناهج المدرسية - المبانى المدرسية وملحقاتها وتجهيزاتها) •

(٧) وضع خطة إستراتيجية طويلة الأجل للتعليم الأساسى تتميز بالثبات وغير قابلة للتغيير ، تعمل كل الأجيال على تنفيذها وتقبل التعديل فقط ، ولا تتأثر بتغير المسؤولين عن التعليم .